من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية

From Unilateral Border Securitization into Border Inclusive Development Towards an Integrated Approach for Border Regions Development

سامي بن طالب *
جامعة غرداية، الجزائر، bentaleb.sami@univ-ghardaia.dz

حاج بشير جيدور
جامعة غرداية، الجزائر، hadjbachir.djidour@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال: 28/ 02 /2021* تاريخ القبول: 22/05/ 2021 * تاريخ النشر: 21/ 06 /2021

ملخص:

تركز الدراسة على تحليل المتغيرات الأساسية التي من شأنها رسم مسار التنمية في المناطق الحدودية وانعكاساتها محليا، إقليميا ودوليا، إستنادا إلى السياسات ذات التوجه الأحادي التي تنبني على الأمن كمتغير رئيس، وهو ما يعبر عنه المنظور الكلاسيكي في إطار جدلية العلاقة بين الأمن والتنمية. وقد إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وكذا النقدي بغية تحليل ظاهرة التنمية الحدودية، إذ أثبتت نتائج البحث ضرورة تبني مقاربة تكاملية توظف أبعادا أخرى، في محاولة لتفعيل دور هذه المتغيرات في النهوض بالمجتمعات الحدودية.

الكلمات المفتاحية:

الأمننة الحدودية، التنمية الحدودية، المقاربة التكاملية، المناطق-المجتمعات الحدودية، التكامل الإقليمي الحدودي.

Abstract:

This study focus on the basic variables designing development path in border areas, and its impacts on local, regional & International level, according to Mono-oriented policies relying on security as a sole actor in classical perspective, in the context of dialectic of relationship between security & development. It is based on descriptive & analytical & dialectical methodes to analyse Border Development, as research results proved the necessity of adopting an integrated approach which use other dimensions in order to develop border communities.

Keywords:

Border Securitization, Border Development, Integrated Approach, Border Regions-Communities, Regional Border Integration.

* **سامي بن طالب.**

مقدمة:

تحظى المناطق الحدودية بأهمية جيوبوليتيكية بالغة نظرا لجغرافيتها الحساسة التي تتميز بازدواجية الدور داخليا وخارجيا، إلا أن المجتمعات الحدودية عموما تعاني التهميش والإقصاء على كل الأصعدة، نتيجة سياسات تنموية اقل ما يقال عنها أنها أحادية التوجه تغلّب البعد الأمني والصبغة الأمنية في مضامينها وبرامجها، كاستراتيجية للتنمية في هذه المناطق، أي أنها تستند الى منظور انمي محض حسب أنصار هذا الاتجاه.

إهتمت الدراسات الحدودية المعاصرة بتسليط الضوء على المتغيرات المغيّبة والمرتبطة بالتنمية الحدودية، خصوصا بعد استفحال بعض الظواهر النشطة في الفضاء الحدودي كالإرهاب وما تبعه من تجارة المخدرات والسلاح، والتي باتت تشكل تهديدات أمنية للكيانات والحدود السياسية للدول، مستغلة في ذلك البيئة الحدودية كحاضنة لمثل هذه النشاطات رغم التركيز الأمني الذي توفره الدول لحماية حدودها، ما يعزّز ضرورة الإهتمام والإلتفات الى هذه المجتمعات وترقيتها اجتماعيا، ثقافيا، إقتصاديا وبيئيا.

حيث دفعت هذه المؤشرات بالدارسين والمهتمين بالشؤون والقضايا الحدودية، إلى المناداة بضرورة تبني منظور شامل يؤسس لمقاربة تكاملية، تسعى إلى تجميع الأبعاد المختلفة للعملية التنموية كعملية ذات رؤية تكاملية، يتمحور موضوعها حول الإنسان أو الإنسان الحدودي، كفاعل أساسي وهدف في ذات الوقت في إطار التنمية. وعلى هذا الأساس، فإن المنظور الحديث لتنمية المناطق الحدودية لا يحجّم أهمية الرؤية الأمنية للتنمية، ولكن يتفاعل معها.

و من هذا المنطلق، نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تساهم المقاربة التكاملية في تنمية المناطق الحدودية وأمننتها في ظل العوامل والمتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية؟

وتبعا لهذه الإشكالية، تتلخص فرضيات الدراسة فيما يلي:

- تربط مفهوم الأمن علاقة تبادلية مع التنمية في إطار النهوض بالمجتمعات الحدودية.
- ترتكز المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية على كل الأبعاد المجتمعية على غرار متغير الامن.
- كلّما ارتقت التنمية الحدودية، كلّما انعكس ذلك إيجابا على الأمن الداخلي وكذا الحدودي محليا وإقليميا.

كما يهدف البحث إلى إبراز وإثبات ضرورة التوجه نحو مقاربة شاملة لتنمية المناطق الحدودية كبديل للرؤية الأمنية الأحادية، جامعة لكل الأبعاد المجتمعية لحياة الإنسان الحدودي، مستعينين في ذلك بالمنهج الوصفي والتحليلي قصد وصف وتحليل الظاهرة، وكذا المنهج النقدي لنقد التوجهات الأمنية في السياسات التنموية.

1. الأمننة و التنمية الحدودية: الأسس و الإرتباطات

يحيلنا موضوع تنمية المناطق الحدودية إلى التطرق لبعض المفاهيم الرئيسة التي تشكل بدورها وحدات أساسية لتحليل الظاهرة، والوقوف عند أهم الوسائل والآليات التي من شأنها النهوض بالمجتمعات الحدودية.

1.1. الأمننة الحدودية Border Securitization:

يعد الأمن **Security** من مفاهيم العلاقات الدولية، إذ يشير إلى مجموعة الآليات العمليات التي تحتضنها الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وتقتضي حماية الدولة حماية شعبها من الأخطار التي تهدده سواء كانت مادية أو أخلاقية حفاظا على معتقدات وأخلاقيات المجتمع وتماسكه، نظرا لما تحمله السياسات الأمنية من إرادة ودور في التنمية الإقتصادية للدولة، أي أن الأمن هو التحرر من الخوف والتهديد الذي يحيل الأمم إلى التقدم والتطور. ومن هنا ظهرت فكرة الأمن القومي والتي لها أبعاد أخرى على غرار متغير الأمن، نظرا

لبعدها الإستراتيجي ورؤيتها المستقبلية لحماية الدولة من الأخطار المحتملة في سياق وقائي. (صحراوي و كرودي، 2019، ص 17).

إذ تشير عقيدة الأمن القومي إلى مجموعة الآراء والإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا عاما حول مسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا والمخاطر التي تواجهها. كما تمنحها هذه العقيدة، إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني وما يترتب عنها. ويمكن القول عموما أن العقيدة الأمنية القومية هي الأداة التي تمكّن الدول من تعريف التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية التي تواجهها(قط، 2016-2017، ص 16). كما أن للأمن القومي للدولة علاقة مباشرة بازدهارها وتطورها اقتصاديا، والإخلال به يعد بادرة لانهيار الدول وانهيار اقتصادياتها بالضرورة. وتعد المناطق الحدودية من بين المناطق الأكثر عرضة للتهديدات الأمنية لعدة أسباب طبيعية وبشرية، ونظرا لقربها من بؤر التوتر الأمني الحاصل في الدول المجاورة (صحراوي و كرودي، ص 16).

"بدأ بوزان مقاربته الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن حيث يرى أنه العمل على التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي فالأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، وهذا ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"(بكشيط، 2010-2011، ص 18).

ويرى"وايفر" من خلال نظرية الأمننة Securitization Theory بأن تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة الأولى لتفعيل الأمننة وتحقيقها، يتم تحديد المشكلة الأمنية من قبل الدولة، ممثلة في النخب أو أصحاب السلطة، الذين يملكون حق القرار في إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى. وعلى هذا الأساس يكون الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع إستعمال الإجراءات الإستثنائية التي عادة ما تعد مسبقا، فبمجرد ذكر الموضوع المعرض للتهديد الوجودي أيا كان نوعه، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات الإستثنائية المبرمجة سلفا وفق آليات محددة لتأمين بقائه(حدادي، 2015، ص 35).

يشير مفهموم الأمننة الحدودية من هذا المنطلق، إلى تلك السياسيات التي تعبر عن توجه الدولة أو النظام السياسي في معالجة القضايا المتعلقة بأمن الحدود، وما يترتب على ذلك من مسائل محلية وإقليمية ذات علاقة تبادلية، وتستند هذه السياسات إلى برامج وآليات تشريعية، بشرية وتقنية هدفها الأساسي حماية الحدود* السياسية لإقليم الدولة وحماية المناطق الحدودية من التهديدات الداخلية أو الخارجية. وتتشكل الخارطة السياسية للأمننة الحدودية أو أمن المناطق والأقاليم الحدودية، من هيكل هرمي يبدأ من أول سلطة في الدولة ممثلة عادة في رئيس الدولة، إلى الحكومة أو الوزارة الأولى، إلى الوزارات المكلفة بالدفاع بشقيه الداخلي والخارجي، وصولا إلى

* يرتبط مفهوم الحدود في اللغة الإنجليزية بثلاث مصطلحات، الأول: Border التي تلخص المفهوم المعياري الدولي للحدود كخط فاصل بين دولتين سياديتين، وهو في الأصل مشتق من الكلمة الفرنسية Bordure التي تشير إلى الحافة الخارجية للكائن. إلا أن النهج الأمريكي يستعمل كذلك مصطلحين أخرين للتعبير عن الحدود: هما، Frontier: فوفقًا ل"ويلسون ودونان"، فإن هذا المصطلح يعبر عن مناطق إقليمية متفاوتة العرض تمتد عبر الحدود وبعيدًا عنها، حيث يتفاوض الناس ضمنها على مجموعة متنوعة من السلوكيات والمعاني المرتبطة بعضوية أممهم ودولهم، أو ما يسمى باللغة العربية التخوم أو المناطق والمجالات المتاخمة لحدود دولة ما. وأخيرا، مصطلح Boundary: مشتق من Bound أو الحد، ومن اللاتينية Bonnarium التي تعني مفهوما خطيا يحدد وجها معينا، فمن جهة، تشير الحدود الطبيعية إلى المعالم الطبيعية كالأنهار والجبال و الخطوط الساحلية، ومن جهة أخرى، تشير إلى الفاعلين الإجتماعيين أو السياسيين المنتمين إلى حدود مصطنعة للتمييز بين الإختلافات القومية، العرقية، الدينية واللغوية. ويركّب "Haselberger " فهما حديثا للمصطلحات الثلاث Border، Frontier وBoundary من خلال المعايير الجيوسياسية، السوسيوثقافية، الإقتصادية والفيزيائية الحيوية.(للإستزادة طالع: .RIGG, , JUNE 2017,pp 52.53).

الأجهزة الأمنية الموكل إليها تأمين الحدود والمناطق الحدودية كشرطة الحدود، جمارك الحدود، قوات درك حماية الحدود، وقوات الجيش والإستخبارات العامة.

كما تختلف سياسات الأمننة الحدودية من دولة إلى أخرى، فمنها السياسات المتصلبة التي تتجسد في آليات أمنية محضة دون الإهتمام بالجوانب المجتمعية الأخرى التي من شأنها ترقية المناطق الحدودية وتنميتها إلى جانب التنمية الأمنية، وعموما نجد هذا التوجه سائدا في دول العالم الثالث والدول النامية، وفي بعض الدول الخاضعة للأنظمة العسكرية والدكتاتورية أو الدول التي تواجه مراحل إنتقالية سياسيا واقتصاديا على وجه الخصوص." إذ غالبا ما يتم تجاهل المناطق الحدودية أو النظر إليها بشكل سلبي في تدخلات بناء الدولة وبناء السلام، حيث ينظر إليها على أنها مناطق متأخرة أو معطلة، تهدد سلامة الدولة وعمليات التنمية فيها، ولا يمكن ملاحظتها إلا عندما يتصاعد العنف والجريمة المنظمة. وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد ببناء السلام الشامل، فإن الاستجابات لعدم الإستقرار على الحدود تميل إلى إعطاء الأولوية للطابع الأمني"(Plonski and Yousuf, 2018, p 6). بينما تتجه دول أخرى على غرار المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو، إلى سياسات يمكن وصفها بالناعمة أو الإنفتاحية، تستند إلى خلفيات سياسية، إقتصادية واجتماعية تهدف بالأساس إلى تحقيق تنمية أمنية في الأقاليم الحدودية في إطار تنميتها الشاملة على كل الأصعدة، أي تحقيق ما يسمى: التوازن التنموي القطاعي الذي يحمل في معناه تفعيل أدوار كل الفواعل الوطنية، المحلية وحتى الفواعل الإقليمية الحدودية -المشتركة بين الدول من خلال أقاليمها المتاخمة لبعضها البعض- في إطار تحقيق تنمية حدودية مزدوجة الأبعاد (البعد المحلي والوطني والبعد الإقليمي و الدولي).

وكما يروج الإتجاه الأول "إلى أن المناطق الحدودية تقاوم مشاريع بناء السلام وبناء الدولة الوطنية بسبب الإفتقار إلى البنية التحتية للأمن أو التنمية أو الحكم، إلا أن مزيدا من التنمية والوجود المكثّف للدولة، من شأنه حل التحديات التي تواجه مجتمعات المناطق الحدودية"(Plonski and Yousuf, p 5).

2.1. التنمية الحدودية في ظل العلاقة بين الأمن و التنمية: (خط Arial حجم 13)

مفهوم التنمية الحدودية Border Development:

يقصد بتنمية المناطق الحدودية تلك العملية المركبة متعددة الأبعاد والمجالات المجتمعية منها الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والبيئية، المرتبطة بمدى القدرة على استغلال النمو والتنمية الاقتصادية وتوظيفها في التأسيس لمؤسسات وحاضنات اقتصادية وسياسية واجتماعية هدفها الأساسي تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الإجتماعي والإستقرار السياسي في المناطق الحدودية من خلال سياسات، برامج وآليات تراعي خصوصية هذه المناطق، وتعمل على مجابهة الأخطار والتهديدات الأمنية الخارجية والرهانات الداخلية(غزال، 2019، ص 397).

ويمكن أن نفرق في هذا الإطار بين تنمية الحدود Border Development وتنمية المناطق الحدودية Borderland Development، فتنمية الحدود تشير إلى الحماية والمراقبة المادية للترسيم الحدودي*للدولة، أي تأمين الخطوط الفاصلة بين الدول المتجاورة من خلال رفع مستوى القدرات المالية والبشرية

* في اللغة الإنجليزية نجد كلمتي Delimitation و Demarcation و هما مصطلحان يستخدمان لوصف جوانب عملية في تعريف الحدود. تم استخدام المصطلح الأول أو تعيين الحدود للإشارة إلى تعريف الحدود من خلال معاهدة أو إتفاقية قانونية دولية، بينما يشير المصطلح الثاني أو ترسيم الحدود إلى وضع العلامات المادية للحدود على الأرض.(للإستزادة طالع: Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa : General Issues and Case Studies Commission of the

والتقنية التكنولوجية الكفيلة بتحقيق أمن حدودي فعّال، إضافة إلى التحكم في النقل والتنقلات الفردية واللوجستية في إطار ما يسمى ب: إدارة الحدود Border Management أو Boundary Management.

أما عن تمنية المناطق الحدودية، فهي أشمل وأوسع من تنمية الحدود، إذ تعبر في مضمونها عن تنمية شاملة للمنطقة أو الإقليم الحدودي بأكمله، بما في ذلك الجانب الأمني منه، حيث يعد هذا الأخير جزءً مهما من السياسات التنموية الحدودية بالمفهوم المعاصر الذي يراعي كل الجوانب المجتمعية.

جدلية العلاقة بين الأمن و التنمية الحدوديين:

الأبعاد التنموية للأمن Developmental Dimensions for Security:

ساهمت الرؤية الكلاسيكية لمفهوم الأمن كعامل أساسي في إحداث التنمية في المناطق الحدودية في تغليب البعد الأمني في بناء السياسات التنموية الموجهة لهذه المناطق في إطار السياسات الكلية للدولة، وعدم الإهتمام بالجوانب المجتمعية الأخرى، وإن كان، فبنسب ووتائر جد منخفضة لا تعكس الإرادة السياسية في إعادة النظر في التوجه العام للنظام، وكذا إدماج المجتمعات الحدودية كفواعل مهمة في سياق التنمية والأمن القوميين.

وبالإنتقال من المفهوم التقليدي للأمن الذي كان ينحصر في إطار التهديد العسكري لأمن الكيان السياسي إلى مفهوم الأمن الموسّع الذي ظهر بعد الحرب الباردة، والذي يأخذ بعين الاعتبار أبعادا غير دولاتية متمثلة أساسا في القيم الإجتماعية التي ظهرت تبعا لانتشار الدولاتية والتهديدات الجديدة ، والذي أولى اهتماما بالغا للجوانب المجتمعية الإنسانية كالأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والصحية للأفراد(غريب، 2019، ص 1109). "حيث كان الفضل للمفكر"Barry Buzan" في إعطاء منظور أوسع لمفهوم الأمن، فتجاوز البعد العسكري إلى مختلف الأبعاد السياسية، الإقتصادية والإجتماعة والإنسانية، وهو ما يتعذر تحقيقه من خلال قدرات الدولة منفردة، مما يدعم بشكل كبير الطرح التعاوني بين الدول إقليميا وعالميا لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية"(رحموني، 2015-2016، ص 9). كما يتفق والتر ليبمان Walter Lippmann مع باري بوزان، حول الارتباط العضوي للأمن بالقيم الاجتماعية من خلال قوله:"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة ولو تعرضت للتحدي، كي تصون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"(غريب، ص 1109).

البعد الأمني للتنمية Security Dimension for Development:

يؤدي غياب التنمية في أقاليم الدولة حتما إلى هشاشة تلك الدولة Fragile states، كما يقترن مؤشر الهشاشة بالبعدين السياسي والاقتصادي، وهو ما يدعمه التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD، الذي يصنف الدول الهشة على أنها دولا ذات قدرة ضعيفة على أداء المهام الأساسية للحكم، وغير قادرة على بناء علاقات فعالة مع مجتمعاتها وتعرف بكثرة مشاكلها الإقتصادية بالدرجة الأولى، وهي دول تفتقر إلى السلطة الوظيفية في إطار تحقيق الأمن ضمن حدودها الترابية، والقدرة على تلبية المتطلبات الأساسية لشعوبها، والتي تمارس فيها الحكومة وظيفتها ضمن الشرعية السياسية المكتسبة لتحقيق تمثيل فاعل لمواطنيها داخليا وخارجيا. كما يطلق مصطلح الدول الهشة على الدول التي تعاني من عدم الإستقرار واللاأمن وزيادة تفشي الجريمة المنظمة وكثرة نشاطات الجماعات الإرهابية(غريب، ص 1109). "ولعلّ أبرز تحدي للدولة هو حماية هذه المناطق الحدودية من التهديدات وذلك بتنميتها وتوفير البنى التحتية لسكانها لغلق الباب أمام جميع المحاولات لضرب

African Union, Department of Peace and Security, Addis Ababa, September 2013, 2nd edition, August 2014, p 25.)

استقرار هذه المناطق، طبعا يأتي ذلك بعد توفير الأمن لجلب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات وتشجيع المستثمرين على مساعدة الدولة في تنمية هذه المناطق، وهذا ما نجده في العديد من الدول في وضع سياسة ومخطط للإهتمام بهذه المناطق خصوصا في مجال التنمية والإستثمار"(ضحرازي ز كرودي، ص 16).

يتضح جليا الدور الهام للأمن في دفع التنمية، وكذا دور هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الامنية الحدودية في إطار علاقة التأثير المتبادلة، ولكن يبقى النقاش مطروحا حول كيفية تكييف السياسات والبرامج للإستجابة بشكل أكثر فعالية لمتطلبات المناطق الحدودية التي غلالبا ما تستبعد من خارطة التنمية. لذلك لابد من الإعتراف أولا بأهمية هذه المناطق محليا، إقليميا ودوليا، لأنها قد تشكل بؤراً حاضنة لنشاطات أو تهديدات لا تمس بأمن الدول فحسب، بل تمس كذلك باقتصادياتها نتيجة تفشي الإقتصاد الحدودي الموازي Parallel Border Economy وعدم قدرة الحكومات على السيطرة عليه.

وفي إطار العلاقة بين التنمية والأمن وتعزيز الترابط بينهما، أكّد"روبرت مكنمارا Robert McNamara" في كتابه المعنون ب: جوهرالأمن The Essence Security، الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، من خلال ربط التنمية بالأمن، إذ لا يمكن لأحدهما أن يتحقق دون الآخر، الأمر الذي أسّس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن(الحامدي، 2015-2016، ص 16)، حيث يقول بهذا الصدد:"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية، وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنببساطة، أن تظل آمنة"(ماكنمارا، 1970، ص 125).

و عليه، فالسياسات التنموية الموجهة لمثل هذه المناطق، لا بد لها أن تتحصن بالرشادة في إطار تعاملها مع ساكنة المجتمعات الحدودية، و الأخذ بعين الإعتبار تاريخهم وعلاقاتهم الجوارية مع الأقاليم الحدوديدية المجاورة، المقومات الطبيعة على هذه الأراضي، وكذا تطلعات المواطن الحدودي في سبيل النهوض بالإقتصاد الحدودي، الذي يساهم بشكل كبير في النهوض بنختلف جوانب الحياة المجتمعية في بعدها الاجتماعي، البيئي والأمني.

2. المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية:

1.2. مفهوم و أهداف المقاربة التكاملية: Concept & Objectives

تتأسّس المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية على رؤية استراتيجية وديناميكية شاملة، تهدف بالأساس إلى تحريك وتفعيل الآليات والمقومات المحلية بهذه المناطق في إطار السياسات والبرامج التنموية الوطنية في جميع المجالات التي من شأنها النهوض بالحياة المجتمعية لساكنة المجتمعات الحدودية.

يمكن ملاحظة أن هناك العديد من أنواع المقاربات التكاملية، ولا يوجد تعريف عالمي موحد لها. ولاحظ "Reeves وMilledge" في موجز السياسة الخاص بهما(2014) حول النهج التكاملي لأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals أن: التكامل يعني موازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الإجتماعية والإقتصادية) مع معالجة الروابط المتبادلة Interlinkages بين أهداف التنمية المستدامة، عبر القطاعات ومجالات السياسة، والمكان والزمان. كما يعني التماسك عبر أهداف التنمية المستدامة وأطر الحوكمة الأخرى. ومن ثم، يبدو أنه قد يظهر إجماع عام على ما سيترتب على نهج متكامل(Le Chen & others, p6, https://www.thebrokeronline).

وتعبر المقاربة التكاملية التي نتبناها في إطار تنمية المناطق والمجتمعات الحدودية من منظورنا الخاص، عن مزيج أو تجميع لمقاربات فرعية ذات أبعاد مختلفة، وهي بذلك تشكل رؤية جديدة واسعة الأفق تتعدى المقاربة

الثلاثية المستندة إلى البعد الإجتماعي والإقتصادي والبيئي، لتشمل أبعادا أخرى كالبعد الترابي/الإقليمي Spatial/Regional Dimension والبعد الأمني Security Dimension، تتحد فيما بينها من أجل تضمينها في مخرجات سلطة إتخاد القرار وفي السياسات المنبثقة عن الحكومة في سبيل تطوير مجتمعات المناطق الحدودية.
كما تمكّن تنمية المجتمع الحدودي من منظور تنمية القدرات، المواطنين المحليين والمؤسسات العامة للدولة وحتى فواعل القطاع الخاص من الإستجابة بشكل إيجابي لعمليات التحوّل السريع في شتى المجالات من خلال خلق سبل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمعات ووكالات الحكومة*. ما يساهم في خلق الأساس لتشتت السلطة على المستوى الشعبي*من خلال تعزيز قدرة المجتمع على إدارة شؤون أعضائه بكفاءة والإستفادة من التمويل المقدم من الحكومة المركزية لزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات المجتمع. إضافة إلى ضرورة تعزيز النهج التشاركي على المستوى الحدودي الإقليمي، أي بين الدول المتجاورة(Dhamotharan, 2009, p 24)، من خلال سياسات التعاون الثنائي الإقليمي أو الدولي سواء فيما تعلق بالجانب الأمني أو الجانب الإقتصادي والإجتماعي، ما يعمل على استغلال الطاقات الحدودية وإدماج الساكنة المحليين في عملية إعادة البناء المجتمعي المحلي والجواري والمساهمة في تحقيق الرفاه الإجتماعي.

2.2. أبعاد و مرتكزات المقاربة التكاملية: Dimensions & Fundamentals

أبعاد المقاربة التكاملية: Integrated Approach Dimensions

* يقصد بوكالات الحكومة تلك الأجهزة الخاضعة لجهاز الدولة سواء كانت وزارات، منظمات حكومية أو غيرها من الأجهزة التنفيذية الأخرى، وكذا الهيئات والإدارات المحلية التي تعمل على ممارسة سلطة الدولة في إطار تنفيذ المخططات التنموية.

* يشير تشتت السلطة على المستوى الشعبي إلى تكريس مقاربة الديمقراطية التشاركية، التي تتيح فضاء واسعا لساكنة المناطق الحدودية من أجل المشاركة في بناء السياسات التنموية والمشاركة في تنفيذها وفقاً لمتطلباتهم المجتمعية.

شكل (01): أبعاد المقاربة التكاملية للتنمية
Development Integrated Approach Dimensions

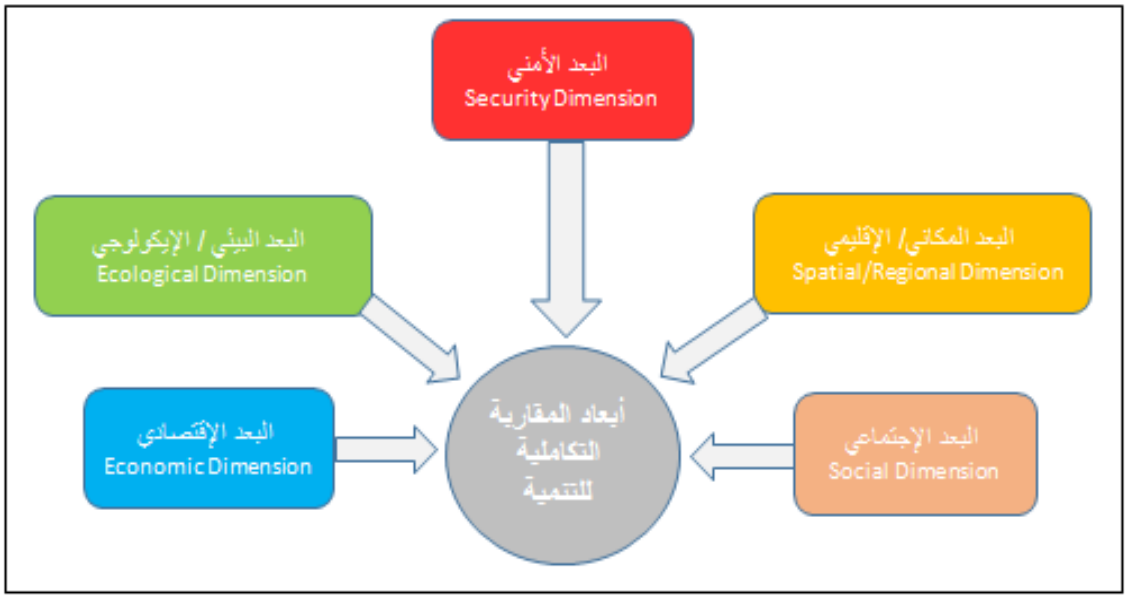

المصدر: من إنجاز الباحث

تستند المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية إلى خمسة أبعاد أساسية كما هو مبيّن من خلال الشكل(01)، تتداخل فيما بينها مشكلة بذلك خارطة تنموية استراتيجية طويلة المدى.

أ)- البعد الإجتماعي: الذي يتجلى من خلال"سلامة الأغذية وجودة الغذاء والحوكمة والصحة والصرف الصحي"(Le Chen & others, p7)، إضافة إلى مختلف الأنشطة المؤسساتية التي تساهم في التنمية الإجتماعية لساكنة المناطق الحدودية وتحقيق الرفاه الإجتماعي.

ب)- البعد الإقتصادي: "مثل الزراعة والصناعة الزراعية والوصول إلى الغذاء والدخل والوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة"(Le Chen & others, p7)، وبعث السياسات، البرامج والأنشطة التي من شأنها تحقيق تنمية إقتصادية منتجة.

ج)- البعد البيئي/ الإيكولوجي: "مثل إدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ ، وإدارة مخاطر الكوارث وإدارة النظام البيئي"(Le Chen & others, p7). والمناطق الحدودية عموما لا تعاني من مشاكل أو إختراقات بيئية كبيرة، نظرا لافتقارها لقواعد إقتصادية صناعية تشكل خطرا بيئيا على طبيعتها وعلى ساكنيها. إلا أنه من الضروري الدعوة إلى إقامة أنشطة صناعية منتجة للعمل والثروة تراعي البعد البيئي بهذه المناطق مع احترام خصوصيتها.

د)- البعد المكاني/الإقليمي: يشير إلى أهمية الموقع الجغرافي والجيوسياسي للمناطق الحدودية في إقليم الدولة، والإستفادة من مقوماتها، وتضمين هذا البعد في السياسات كأحد المتغيرات الأساسية في العملية التنموية الشاملة.

ه)- البعد الأمني: ويتجلى في سياسة الدولة في حماية جغرافيتها الحدودية من خلال مختلف الأجهزة الأمنية التي توكل إليها هذه المهمة، وهذا يتطلب توافر إمكانات محددة منها البشرية المؤهلةQualified Human Capacities، الإمكانات المادية والتمويلية Financial capacities، والإمكانات التقنية التكنولوجية Technical/Technological potential التي تلعب دورا هاما في تغطية كامل الشريط الحدودي للبلاد، ويساهم

في تنظيم وتأطير حركة الأفراد والمركبات على مستوى نقاط العبور الحدودية، وكذا تحقيق التنمية الأمنية لمجتمعات المناطق الحدودية، ما يساهم بدوره في خلق بيئة مستقرة وآمنة جاذبة للإستثمارات المنتجة.

أسس و مرتكزات المقاربة التكاملية: Integrated Approach Fundamentals

أ)- ثقافة التمكين: Empowerment / Enabling culture

تعد ثقافة التمكين عاملا مهما جدًا للتدخل المتكامل بشكل فعال، وتعني البيئة التمكينية هنا بيئة تكون فيها المؤسسات قوية، حيث يوجد الكثير من المعرفة والقدرة على إنفاذ الإتفاقات. علاوة على ذلك، فهو يشير إلى البيئة التي توجد فيها سياسات ومؤسسات وحوكمة داعمة مناسبة، وتمويل مناسب ومتاح، والقدرة على قياس وتقييم ما إذا تم الوصول إلى الأهداف.

يشير مصطلح التمكين*إلى تدابير وآليات تسعى إلى زيادة درجة الاستقلال الذاتي وتقرير المصير لدى الناس والمجتمعات المحلية، قصد تمكينهم من تمثيل مصالحهم وشؤونهم بطريقة مسؤولة ومحددة ذاتيا. والتمكين كفعل يشير إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني من الناس، والتي تمكنهم من التغلّب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ، وإدراك واستخدام مواردها للقيام بالعمل بقوة من خلال بعث وإحياء ثقتهم بأنفسهم.

ويعرف "روبرت آدامزRobert Adams" التمكين على أنه قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على السيطرة على ظروفهم وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، وهو العملية التي من خلالها يكون الأفراد والجماعات قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم(التمكين، https://ar.wikipedia.org/wiki/).

و يتجلى تجسيد ثقافة التمكين لساكنة المناطق الحدودية Border Community Enabling، في إطار تقليص الفوارق بين المدن والمناطق الحدودية النائية ومعالجة إشكالية البعد عن المركز التي تظهر آثارها من خلال سياسات الدولة، في النقاط الأساسية التالية:

التمكين الإجتماعي و السياسي: Social/Political Enabling

يعد الجانب الإجتماعي من أصعب الجوانب في إطار التغيير وإيجاد الثقافة المجتمعية الجديدة التي تعظّم القيم الإجتماعية كقيمة العمل، كونها تمس الأمان المادي للإنسان كما تمس عاداته وتقاليده، ولكن حين تتحوّل الثقافة التقليدية إلى هم يؤرق المسؤولين والدولة ولاتعالج تناقضات المجتمع، لا بد من إيجاد الحلول المناسبة لتغييرها (الخطيب، 2011، http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/).

تلعب آليات التمكين الإجتماعي والسياسي دورا هاما في تحريك المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية في إطار القضاء على الفجوة بين المركز والأطراف. ومن أبرز مظاهرها، ما يلي:

- إشراك الأفراد المحليين في الحكم المحلي:

و ذلك من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين المحليين في التوظيف في أجهزة الدولة، إضافة إلى الترشح لعضوية المجالس المحلية الحدودية التي تفتح المجال للمشاركة في تسيير الشؤون والقضايا المحلية وفقا للخصوصية الذاتية لتلك المناطق. إضافة إلى إمكانية زيادة عدد مقاعد المناطق والدوائر الحدودية في تشكيل المجالس الولائية والوطنية من خلال الإنتخابات طبعا، ما يساهم بشكل كبير في تعزيز مركز هذه المناطق في المشهد السياسي الوطني، وفي عملية إقرار السياسات التنموية التي تمسها من خلال ممثليها الشرعيين.

* مصطلح التمكين ينبع من علم النفس المجتمعي الأمريكي ويرتبط مع العالم الاجتماعي "جوليان رابابورت". ومع ذلك، فإن جذور نظرية التمكين تمتد إلى النظرية الإجتماعية الماركسية. كما استمرت في التطور والصقل من خلال النظرية الماركسية الجديدة المعروفة أيضا باسم النظرية النقدية.(للإستزادة، طالع: https://ar.wikipedia.org/wiki/).

وفي مجال العمل الإجتماعي، يشكّل التمكين نهجا عمليا وعمليا للتدخل الموجه نحو استغلال الموارد في التربية المدنية والتعليم والممارسة الديمقراطيين، كما يعد التمكين الإجتماعي والسياسي مفهوما رئيسيا في الخطاب المتعلق بتعزيز المشاركة المدنية، وأداة لزيادة مسؤولية المواطن. إن التمكين كمفهوم، يتميز بالتحرّك بعيدا عن الشعور بالعجز نحو تصور أكثر توجها نحو القوة(التمكين، https://ar.wikipedia.org/wiki/).

- تمكين النوع الإجتماعي الجندري:

و ذلك قصد الإرتقاء بالمرأة التي يمكنها أن تساهم هي كذلك في عملية البناء الإجتماعي، الثقافي والإقتصادي، من خلال إحداث وعاء قانوني يضمن لها ذلك.

و يشير التمكين الجندري أو الجنساني Gender Empowerment تقليديا إلى تمكين المرأة في التنمية والإقتصاد في الوقت الحاضر. كما يشير في ذات الوقت إلى النهج المتعلق بالأنواع الأخرى المهمشة في سياق سياسي أو إجتماعي معين. ويمثل التمكين النسوي أحد أهم القضايا في أجندات حقوق الإنسان الدولية في إطار تعزيز الحقوق الفردية والتنمية، والتنمية البشرية والقدرات والأهداف الإنمائية للألفية والمشاركة كركيزة أساسية للدوّل، قصد مواجهة القضايا المتعلقة بالفقر والتنمية. وهو الأمر الذي ترتكز عليه منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية، في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين كمتغير أساس في التنمية المستدامة(التمكين، https://ar.wikipedia.org/wiki/).

التمكين الإقتصادي: Economic Enabling

يقصد بالتمكين الإقتصادي انتهاج سياسات وآليات تمكّن الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة من الإستفادة من برامج الدولة المسطرة في سبيل تحقيق تنمية محلية منتجة في المناطق الحدودية، وذلك من خلال التسهيل في الحصول على الدعم المالي اللازم وتسهيل الإجراءات الإدارية قصد إنشاء تعاونيات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة تهدف إلى إثراء الحياة الإقتصادية، كما تساهم في امتصاص نسب البطالة المتفشية. كما يعمل التمكين الإقتصادي على دعم كل النشاطات الأخرى على غرار الصناعة كالقطاع الفلاحي، على أساس أن أغلب المناطق الحدودية في العالم تتربع على مساحات شاسعة يمكن استغلالها في خلق ثروة زراعية منتجة.

هذا إضافة إلى إمكانية إنشاء مركبات سياحية على المستوى الحدودي، وتشجيع الأعمال والنشاطات والصناعات الحرفية التقليدية التي تتبع القطاع السياحي، والتي يمكن للمرأة كفاعل أساسي أن تساهم فيها بشكل كبير، خاصة في مجتمعات جنوب الكرة الأرضية، حيث يعد الحفاظ على التراث المحلي والثقافة المحلية صفة متجذرة في العمق التاريخي والحضاري لهذه المناطق.

ب)- التكامل القطاعي: Sectorial Integration

يعد التكامل القطاعي من الناحية الممارساتية أهم وسيلة لتنفيذ المخططات والبرامج الحكومية في أي مجال، ونظرا لكون السياسات المقررة من طرف الدولة في إطار التنمية الشاملة، الإقليمية أو المحلية على غرار المجتمعات النائية والحدودية، لا بد لكل الأجهزة التنفيذية التجند من أجل تحقيق الأهداف التي استوجبت إحداث تلك السياسات، رغم العراقيل المجتمعية والإدارية التي تعترضها.

يتوجب على وحدات وأجهزة الإدارة المحلية على مستوى المناطق الحدودية بالتنسيق مع القطاع الإداري التابعة له كالدائرة والولاية أو المقاطعة الإدارية، العمل على تنفيذ السياسات والبرامج الموجهة إليها في إطار يضمن تكامل الأهداف على المستوى المحلي، إذ تحظى الجماعات المحلية الإقليمية كالمجالس البلدية والمجالس الولائية بدور هام بهذا الصدد في توجيه تلك الأهداف بما يستجيب لتطلعات واحتياجات الأقاليم الحدودية، رغم ما يعترض ذلك من مشاكل وعراقيل تشمل أساسا الجانب الإداري والتنفيذي، الجانب التمويلي، والجانب الإجتماعي، أين

تصطدم السياسات التنموية في بعض الأحيان بمقاومة مجتمعية للتغيير والتطوير، ناجمة عن عوامل نفسية وتاريخية راسخة في بعض فئات المجتمعات الحدودية، خصوصا تلك الفئات التي تعتزم نشاطات موازية وغير شرعية. وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن الحدودي.

ج)- المقاربة التكاملية من منظور الأمن الإنساني From Human Security Perspective

Table (01): Governance Types

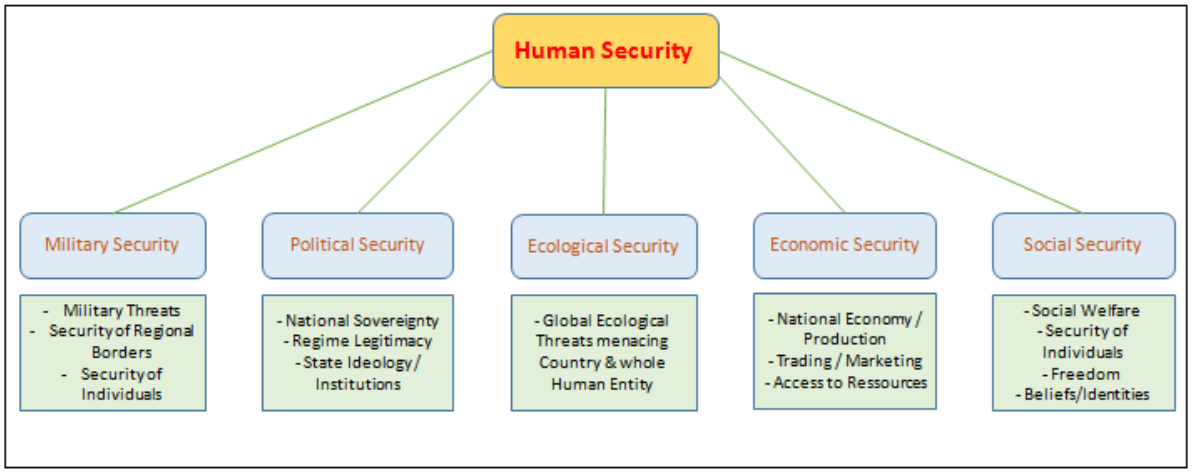

Source: Created by Researcher

تمثل أبعاد المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية كما هو مبين في الشكل (02) تجسيدا لأصول الأمن الإنساني، إذ تسعى إلى تحقيق مفهوم الأمن على مستويات متعددة تعد ضرورية لضمان حياة الرفاه للإنسان، بتأمين متطلبات إثبات وجوده وكينونته في إطار مجتمع محلي الذي يعتبر نسقا فرعيا من نسق كلي وطنيا، إقليميا ودوليا.

أكّد "باري بوزان Barry Buzan" في إطار رؤيته للأمن بعد تحوله من الأمن القومي التقليدي المرتكز حول القدرات والإمكانات العسكرية الدفاعية والإستراتيجية إلى أبعاد أمنية جديدة، شارحا إياها في خمسة قطاعات أساسية للأمن Security in Five Sectors، بدءا بالأمن السياسي الذي يعنى بحماية السيادة الوطنية، شرعية الأنظمة، أيديولوجية ومؤسسات الدولة، إلى الأمن العسكري الذي يتصدى للتهديدات العسكرية ويؤمّن صلب الحدود الإقليمية والأفراد، أما الأمن الإقتصادي فيؤمّن ويحمي اقتصاد الدولة ومنتجاتها، التجارة والوصول للموارد والتسويق. ويضيف كذلك الأمن الإجتماعي الذي تتمثل مهمته الأساسية في تحقيق الرفاه الإجتماعي، أمن الفرد، أمن الحريات والمعتقدات والهويات، والأمن البيئي في دحض التهديدات الإيكولوجية والبيئية التي تهدد الكيان البشري بشكل أو بآخر(Buzan, 1991, p 433).

كما يعد إسهام Buzan بمثابة قطيعة معرفية مع الطرح الواقعي التقليدي للأمن، تتجلّى من خلال مؤشرين أساسيين، هما:

- توسيع مجال الدراسات الأمنية لتشمل قطاعات أخرى غير عسكرية (إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وحتى بيئية)، وبالتالي إمكانية توظيف مرجعيات أخرى غير الدولة.

- إرتكاز الأمن على التهديدات العسكرية ليس موضوعيا، إذ بإمكان الجانب الإجتماعي أو البيئي أن يشكّل تهديدا لبقاء الدولة بقدر ما تشكّله القوى العسكرية للدوّل الأخرى(مدوني، 2013-2014، ص 74).

كما ساهم"إدوارد "كولوزيدج Edward Kolodziej" بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل المطالب الإستراتيجية والإهتمامات العسكرية للفاعلين، ثم توسيعه للتهديدات المرتبطة بالتخلّف الإقتصادي، الثقافي والعلمي، فالدولة أصبحت مهددة كذلك من قبل فاعلين آخرين غير الدول، وبتهديدات نابعة من داخلها، وأخرى غير قومية ناتجة عن الإعتماد المتبادل والمتزايد في الإقتصاد العالمي"(مدوني، ص ص 72.71).

و تجدر الإشارة إلى ضرورة إدماج بعض المتغيرات الأخرى في أجندات الأمن الإنساني عموما، والأمن السياسي والإقليمي للدوّل خصوصا، مثل إدارة الهجرة غير الشرعية Illegal Immigration Management، حيث أن حسن التعامل مع الظاهرة واستغلالها إيجابيا، يمكنه أن يساهم في تعزيز الأمن الحدودي الإقليمي من خلال الرقابة المشددة على الوافدين للقطر الوطني وتجنيبهم الإنضمام إلى الجماعات الإرهابية الدولية* العابرة للحدود، وكذا تعظيم اقتصاديات الدول المستقبلة لهم كمهاجرين، إذ تمثل هذه الفئة طاقة بشرية يمكن إدماجها في شتى مجالات الإنتاج، خصوصا وأنها تعد فئة لاجئة في إطار الهجرة البيئية* Ecological Immigration بحثا عن أمنها الإجتماعي.

3. إنعكاسات تطبيق المقاربة التكاملية:

- **على المستوى المحلي و القومي: Local & National Level**

أ)- مراقبة الحدود و تحقيق الأمن الحدودي الداخلي: Border & Internal Border Security Control

"يتأثر موقف الدولة تجاه حدودها بالعديد من العوامل مثل الأمن والتجارة وتحركات السكان عبر الحدود والأنشطة غير القانونية عبر الحدود. وتؤثر وظيفة وموقع الحدود أيضًا على سكان المناطق الحدودية"(Commission of the African Union, 2014, p 35). إذ تقسّم الحدود السياسية المصطنعة السكان المحليين على أساس روابط تاريخية اجتماعية وعائلية، لغوية، ثقافية واقتصادية. كما تؤثر مراكز العبور الجمركية ونقاط التفتيش، التجارة المشروعة وغير المشروعة، الأسواق الموازية، الهجرة وتدفقات اللاجئين المتجمعة حول المناطق الحدودية على الحياة السياسية، الإجتماعية والإقتصادية لسكان المناطق الحدودية(Plonski and Yousuf,, pp 20.21).

تعاني المناطق الحدودية من استفحال ظاهرة التهريب الحدودي وما تخلفه من إنعكاسات وآثار أمنية واقتصادية على البلاد، حيث اختلف القانون في وضع تعريف موحّد للتهريب تبعا لتباين القوانين والتشريعات الجمركية للدوّل. وتتجلّى رؤية التشريعات المعاصرة حول ما يعد تهريبا جمركيا في اتجاهين، إذ يرى الإتجاه الأوّل أن التهريب يقتصر على الأفعال والنشاطات التي يتم من خلالها التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة دون وجه حق،

* يعرف الأستاذ "نبيل حلمي" الإرهاب الدولي بأنه: الإستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة، ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعب يعرّض للخطر أرواحا بشرية أو يحدّد حريات أساسية، ويكون هدفه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها تجاه موضوع معين. (للإستزادة، طالع: رحموني، ، ص ص 19.18).

* يشير مصطلح "الهجرة البيئية Ecological Immigration" إلى تلك الفئات المضطهدة المهاجرة من أوطانها الأصلية نتيجة انعدام الأمن، الحروب وظاهرة الإرهاب والجرائم الكبرى، وكذا نتيجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويشير كذلك إلى الفئات المهاجرة بسبب الأوضاع والكوارث البيئية الطبيعية التي تسلب حق الحياة مثل انعدام الأمن المائي.

ويذهب الإتجاه الثاني إلى اعتباره كذلك إدخالا للبضائع أو إخراجها من حدود الدولة بصورة مخالفة لقوانين الإستيراد و التصدير(غزال، ص 401).

ب)- تأمين التنمية المحلية الحدودية: Border Local Development Insurance

تسعى المقاربة التكاملية إلى النهوض بالمناطق الحدودية على المستوى الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي والأمني في إطار الدعوة لاحترام حقوق الإنسان، إذ ينص ميثاق الأمم المتحدة على أنّ التنمية بمختلف أبعادها حق طبيعي للإنسان. وعلى هذا الأساس، يصبح واجبا على الدوّل والحكومات إدماج هذه المناطق في نطاق اهتمامها وضمن أجنداتها السياسية، من خلال إحلال آليات وبرامج حقيقية هادفة وفعّالة يمكنها تحقيق ذلك.

و نظرا لأهمية البعد الأمني الداخلي والإقليمي في ظل المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية، فإنّ هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في هذا الإطار، خاصة مع ارتفاع معدلات بعض الظواهر التي برزت للساحة كمتغيرات جديدة وتطورها على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، كالإرهاب الدولي وتجارة المخدرات والسلاح، حيث يساهم تحقيق الأبعاد المجتمعية في الأقاليم والمجتمعات الحدودية واحتوائها في عملية تأمين الأمن الحدودي الداخلي على المستوى المحلي، وكذا الأمن الحدودي الإقليمي في إطار التعاون والشراكة بين دولتين أو أكثر ضمن الحدود الجغرافية الإقليمية.

ج)- نمذجة تنمية المناطق الحدودية في إطار التنمية الشاملة: Modeling of Borderland Development in the Context of Comprehensive Development

يشير مصطلح النمذجة Modeling إلى بناء نموذج معين Paradigm Creation في مجال معيّن، وقد ظهر مصطلح النموذج في الإستخدام الشائع بعد نشر عمل "توماس كوهن Thomas Kuhn" تحت عنوان: "بنية الثورة العلمية The structure of scientific revolution" عام 1962. طبّق كوهن عام 1971 نظريته على موضوعات العلوم بعد الإجماع حول المعرفة والنهج والنشاط الذي أطلق عليه النموذج أو النمط Model/Pattern. كما حدّد التناقضات الملاحظة كمحركات للتغييرات النموذجية أو التحولات أو الثورات Paradigm Shifts/Revolutions في المجالات العلمية. ويعرّف قاموس أكسفورد الإنجليزي Oxford English Dictionary النموذج بأنه نمط أو نموذج وتحوّل نموذجي، أي تغيير أساسي في النهج أو في الإفتراضات الأساسية حول مجال النشاط(Stebbing & Tishner, 2015, pp 13.14).

و تعد نمذجة التنمية في المناطق الحدودية مشروعا طويل المدى، يهدف إلى التحوّل من السياسات التنموية غير المجدية إلى سياسات تنبني على رغبة الدوّل والحكومات في إحداث التغيير أو الثورة على أسس النهج التنموي السائد، إذ "يعد فشل القواعد الحالية مقدمة للبحث عن قواعد جديدة"(Stebbing & Tishner, 2015, pp 13.14) في إطار البحث والتفكير في مستقبل المشكلات العالقة الناتجة عن إهمال وإغفال الدور الحيوي الذي تحظى به هذه الأقاليم على مختلف الأصعدة.

كما يتجلّى الغرض الأساسي من بناء النموذج التنموي الحدودي متعدد أو متكامل الأبعاد Multi-Dimensional/Integrated Border Development Paradigm لأقاليم محددة -والذي يأخذ بعين الإعتبار مختلف أبعاد الحياة المجتمعية الإجتماعية منها، الإقتصادية، البيئية والأمنية في المجتمعات الحدودية-، في اتخاذ هذه الأقاليم كنماذج تجريبية Pilot Model/Paradigm، يمكن تعميمها على باقي الأقاليم والمناطق الحدودية في القطر الجغرافي للدولة في إطار تحقيق التنمية الشاملة، بعد إثبات نجاحها وفعاليتها وتصحيح الإختلالات والتناقضات الحاصلة من خلال التجربة.

- **على المستوى الإقليمي و الدولي: Regional & International Level**

أ)- الأمن الإقليمي و إدارة الهجرة غير الشرعية: Regional Security & Immigration Management

يعرّف الأمن الإقليمي على أنه ما تعلّق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة المتجاورة، إذ يتعدّر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي. يعبّر الأمن الإقليمي عن سياسة مجموعة من الدوّل تنتمي إلى إقليم واحد سعيا منها للدخول في تنظيم وتعاون عسكري إقليميا، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، ووفقا لذلك، يعمل الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من الدوّل داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن في إطار توافق مصالح و أهداف هذه المجموعة أو تماثل التحديات التي تواجهها(مطر وهلال، 1999، ص 269). ويسعى الأمن الإقليمي إلى تحقيق أهداف متعددة، بدءا بالدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم من خلال تنمية القدرات العسكرية، والقبول الطوعي للإنخراط في صلب الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة الأخطار المشتركة، وتنمية موارد الإقليم كركيزة لتحقيق التكامل على مستويات مختلفة بين وحدات النظام الإقليمي. ولتحقيق هذه الإنشغالات والأهداف إجرائيا، لا بد من وجود مفهوم وأبعاد محددة للأمن الإقليمي، واستحداث منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه، وإيجاد مناخ يضمن الحفاظ على تماسك وحيوية النظام الإقليمي، وكذا قدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية(الحامدي، ص 14).

و في إطار التعاون الإفريقي من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب، تم استحداث لجنة عسكرية مشتركة بين الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، مهمتها الأساسية التنسيق العسكري والمعلوماتي، ومراقبة الشريط الحدودي المشترك لإحلال التعاون في مجال العتاد العسكري ورصد تحركات الجماعات الإرهابية وكبح نشاطها في المنطقة. كما تم إنشاء آلية أو جهاز سمي: الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي (AFRIPOL) وتعزيز التعاون والتنسيق الأمنيين، وهو هيئة تابعة لمفوضية الإتحاد الإفريقي للسلم والأمن مقره بالجزائر. يعمل على تعزيز التعاون الأمني ودعم الشرطة الإفريقية في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب(صحراوي و كرودي، ص 23).

ب)- الحوكمة العابرة للحدود: نوع فرعي من الإدارة المشتركة: Transboundary Governance: A Sub-type of Co-management

تعبر الحوكمة عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرار، والفواعل المشاركة والعملية التي يتم من خلالها حل النزاعات بين الجهات الفاعلة. وتتعلّق بالتمثيل وأسلوب التفاعل والسلطة وقواعد القرار في إطار بناء الإرادة المدنية والسياسية للمجتمعات. كما أن التفاعل بين الهياكل، العمليات، التقاليد والمكتسبات، هو الذي يحدد سبل وكيفية ممارسة السلطة والمسؤوليات، وكيفية إتخاذ القرارات، ودور المواطنين أو أصحاب المصالح في ذلك(Vasilijević & Others, p 45, www.iucn.org/pa_guidlines).

وتعني الحوكمة العابرة للحدود Transboundary Governance، نهجا تشاركيا بين إقليمين حدوديين أو أكثر لدولتين أو أكثر، يتيح المجال لفواعل المجتمعات المحلية الرسمية وغير الرسمية -في إطار الإتفاقيات المبرمة بين الكيانات السياسية سواء على المستوى الإجتماعي والإقتصادي وكذا الأمني-، لإحلال فرص التعاون الحدودي الإقليمي بما يخدم المصلحة المشتركة للأطراف محل الإتفاق. إذ أصبحت الحاجة لحوكمة عابرة للحدود تشكّل ضرورة بالنسبة للدوّل في إطار وحدة الأقاليم الحدودية الإقليمية التي تجمعها في إقليم جغرافي معيّن، وهو الأمر الذي يجعل من الحكومات تبادر إلى إحلال سياسات تنموية ذات طابع محلي وإقليمي، توفر إطارا قانونيا يضمن مجالا من الحرية للفواعل المجتمعية المختلفة في التبادل والتعاون الحدوديين على مختلف الأصعدة الممكنة، وهذا بحد ذاته يمثل تحديا قائما أمام الإرادة السياسية للدولة في التخلي عن المنطلقات أحادية التوجه والمنفعة، إلى منطلقات جديدة تؤسّس لسياسات تكرس وحدة التوجه بين الدوّل في إطار العمل الإقليمي، وبالتالي تكريس مبدأ الحرية في التعاملات والتحركات وفق ما لا يتعارض والمصلحة المشتركة للأعضاء.

كما تستند العلاقات الإقليمية إلى اتفاق بين ثلاثة شركاء على الأقل يمثلون قطاعين أو ثلاثة على الأقل: القطاع العام والخاص وغير الحكومي، ويحافظ هؤلاء الشركاء على الحكم الذاتي وينفذون بشكل مشترك تدابير طويلة المدى لفائدة منطقة معينة. وفي إطار التعاون، يقومون بتحسين الشراكة ومراقبتها والحفاظ على مبدأ المساواة في تقاسم الموارد و المسؤوليات والمخاطر والمزايا على مستوى الأقاليم الحدودية المشتركة(Kurawska Pysz, https://www.researchgate.net/publication/297594818).

Table (01): Governance Types

governance type	Sub-types
Type A. Governance by government	• Federal or national ministry or agency in charge • Sub-national ministry or agency in charge (e.g. at regional, provincial, municipal level) • Government-delegated management (e.g. to an NGO)
Type B. Shared governance	• **Transboundary governance** (formal and informal arrangements between two or more countries) • Collaborative governance (through various ways in which diverse actors and institutions work together) • Joint governance (pluralist board or other multi-party governing body)
Type C. Private governance	Conserved areas established and run by: • individual landowners • non-profit organizations (e.g. NGOs, universities) • for-profit organizations (e.g. corporate owners, cooperatives)
Type D. Governance by Indigenous Peoples and local communities	• Indigenous Peoples' conserved territories and areas—established and run by Indigenous Peoples • Community conserved areas and territories—established and run by local communities

Source: Vasilijević, Maja, Others. Transboundary Conversation: A Systematic and Integrated Approach, International Union for Conservation of Nature, www.iucn.org/pa_guidlines.

يبين الجدول رقم (01) أنواع وأشكال الحوكمة كنهج تشاركي على المستويين المحلي والإقليمي الحدوديين، إذ صنفها إلى أربعة أشكال رئيسية، هي:

1- الحوكمة من قبل الحكومة Governance by Government: أو الحوكمة العامة Public Governance، تعهد مهمتها إلى الوزارات، الوزارات الفرعية أو المنتدبة والوكالات التنفيذية على المستوى الإقليمي، الريفي والبلدي، وكذا الإدارات المفوضة من الحكومات.

2- الحوكمة المشتركة Shared Governance: يتجسد هذا الصنف من خلال:

- الحوكمة العابرة للحدود: الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين دولتين أو أكثر.
- الحوكمة التعاونية:من خلال طرق محددة تجعل الجهات الفاعلة والمؤسسات المختلفة تعمل معا.
- الحوكمة المشتركة: من خلال المجالس التعددية أو الهيئات الإدارية متعددة الأطراف.

3- الحوكمة الخاصة Private Governance: يفعّل دورها من خلال:

- الأفراد ملاك الأراضي.
- المنظمات غير الربحية مثل المنظمات غير الحكومية والجامعات.
- المنظمات الربحية مثل أرباب العمل والشركات والتعاونيات.

4- الحوكمة من قبل الشعوب و المجتمعات المحلية Governance by Indigenous Peoples & Local Communities:

- محافظة السكان الأصليين على المناطق والأقاليم: من خلال إنشائها وإدارتها.
- محافظة المجتمعات على المناطق والأقاليم: من خلال إنشائها وإدارتها.

ج)- التكامل الإقتصادي الإقليمي: تنشيط المناطق الحرة للتجارة و الأسواق الإقليمية: Regional Economy Integration: Revitalization of Free Trade Zones & Regional Markets

1- مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي:

يشير مفهوم التكامل الإقتصادي إلى مرحلة متقدمة من العلاقات الإقتصادية الدولية الهدف منها إلى إزالة كل أشكال التمييز بين الوحدات الإقتصادية لخلق كيان إقتصادي جديد موحّد. وهو عملية موضوعية موجهة لرسم اتجاه الإقتصاد الوطني وتدويل الحياة الإقتصادية العامة، وذلك بتعزيز وتنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر تتماثل أنظمتها الإقتصادية لبلوغ هدف معيّن. إذ يعمل على تحقيق الإعتماد المتبادل بين اقتصاديات هذه الدوّل، وفق مراحل تهدف إلى القضاء على التمييز في المعاملة بينها بدءا من المرحلة التفضيلية وصولا إلى التكامل التام(بطاهر و عجال، 2018). ومن الأمثلة الناجحة للتكامل الإقتصادي الدولي الإقليمي نجد الإتحاد الأوروبي European Union.

يعد التكامل الإقتصادي الإقليمي قضية مهمة بالنسبة للمناطق الحدودية للدوّل، وما يترتب عن ذلك من مكتسبات إقليمية تساهم بشكل كبير وفعال في إضفاء طابع حركي دينامي على مختلف المستويات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مشروع التنمية على مستوى هذه الأقاليم، على المستوى القومي في إطار التنمية الشاملة، وكذا على المستوى الإقليمي.

ويعرّف التعاون عبر الحدود كأحد أشكال التعاون الإقليمي لأنواع مختلفة من الوحدات في المناطق الحدودية، والتي قد تكون مرتبطة بجميع المجالات، بما في ذلك ريادة الأعمال. كما قد يساعد الأصل التاريخي المشترك وأوجه التشابه والترابط المهمة بين المناطق المجاورة والأراضي الحدودية(اللغوية، الثقافية، الدستورية أو الإجتماعية أو الإقتصادية) في توحيد القوى لتحقيق أهداف التنمية المشتركة(Kurawska Pysz, https://www.researchgate.net/publication/297594818).

2- درجات التكامل الإقتصادي:

يعتبر العالم الإقتصادي "Bela Balssa" أول من حدد هذه الدرجات، وهي خمس خطوات أساسية، نوضحها في الآتي:

- منطقة التجارة الحرة: Free Trade Zone

تعد أبسط أشكال التكامل الإقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع، كما تحتفظ الدول الأعضاء بحقها في فرض ما تراه مناسبا من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز مثال للمناطق الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتضم سبع دول، أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959، ويطلق عليها اختصارا "الإفتا EFTA".

- الإتحاد الجمركي: Customs Union

يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

- السوق المشتركة: Common Market

يتعدى هذا الشكل الإتحاد الجمركي عن طريق إلى إزالة كافة القيود أيضا على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وعليه تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة، تنتقل من خلالها السلع والأشخاص ورؤوس

الأموال بحرية تامة. وقد حقق الإتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة أواخر سنة 1992(Kurawska Pysz, https://www.researchgate.net/publication/297594818).

- الإتحاد الإقتصادي: Economic Union

يعتبر أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا، حيث يشتمل على شروط السوق المشتركة، بإلغاء الرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الإقتصادية وإنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية في إطار ذلك، كما أن الدوّل الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية.

- الإندماج الإقتصادي: Economic Integration

وهو المرحلة الأخيرة لأي مشروع للتكامل الإقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل الأربع السابقة، ما يلي:

- توحيد السياسات الإقتصادية كافة.

- إيجاد سلطة إقليمية عليا تخضع لها كل الدوّل الأعضاء وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات، وعليه فإن التكامل الإقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية (Kurawska Pysz, https://www.researchgate.net/publication/297594818)،

د)- تعزيز التجارة الحدودية: Reinforcing Border Trade / Barter Trade

تعرّف تجارة الحدود Border Trade أو تجارة المقايضة Barter Trade بأنها نشاط تجاري للسلع التجارية يمارسه أشخاص عاديين يشترط استقرارهم على بعد 90 كيلومتر من المناطق الحدودية لدولتين متجاورتين في إطار إتفاق، دون التقيد بأسس قانونية أو مصرفية معينة. وتعرّف أيضا تجارة الحدود إقتصادياً على أنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخرى بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين، مثل التبادل التجاري الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة في إطار حدودي إقليمي(يوسفي، 2018، ص 24). كما أن صيغة التجارة بالمقايضة تُعتبر من أقدم أدوات التعامل بين التجمّعات البشرية، تسهم في تشجيع التواصل والتقارب بين الشعوب والدول خاصة في المناطق الحدودية.

ويشترط في تجارة الحدود إستيفاء الإجراءات التالية :

- القيد في سجل المصدرين و المستوردين تحت مسمى تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون السجل التجاري.
- التقيد بالبروتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة. تتجدّد هذه البروتوكولات سنوياً.
- إعتماد سلع الصادر والوارد من قبل البنوك بالولاية المعنية لدواعي متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم والمحاسبة إذا لزم الأمر(يوسفي، 2018، ص 25).

و من أهم المبادرات الإفريقية في مجال دعم تجارة الحدود، إقدام الجزائر على تقنين وضبط التعامل بالمقايضة من خلال القرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والمالية ليوم 02 جويلية 2020، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التجارة الحدودية لولايات أدرار، إليزي، تمنراست وتندوف مع دول الجوار كجمهورية مالي وجمهورية النيجر وكذا قوائم السلع المسموح بها للتبادل(الجريدة الرسمية رقم 44، 2020)، بما سيساعد في تنشيط حركية التجارة في المنطقة والحد من التهريب والجرائم المعروفة في الحدود الجنوبية. إذ تسمح المقايضة أيضاً بخلق وظائف بدفع الكثير من الشباب للعمل في التجارة المشروعة عوض نشاط التهريب والممنوعات، ما يسهم في تطوير مناطق تبادل حر مع دول الجنوب، ومنه اقتحام الأسواق الأفريقية.

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال هذه المبادرة إلى تنظيم تجارة المقايضة ورقابتها وفق تحديد قوائم السلع المسموح بها للتبادل، ما يضفي الشرعية على نشاطات سكان المناطق الحدودية ويقلّل من مضايقتهم. كما تسعى إلى احتواء سكان المناطق الحدودية وتأمينهم من خطر الإنضمام إلى جماعات التهريب والجريمة والإرهاب، وهي الخطوة التي تكشف عن تغيّر اتجاه الدولة نحو تنويع مصادر مداخيلها، وهي بداية نحوانفتاح تنموي أكثر في المستقبل(ياحي، 2020، https://www.independentarabia.com).

عموما، فرغم محدودية تجارة الحدود بين الأفراد والمجتمعات السكانية الحدودية المشتركة بين دولتين لسد الإحتياجات الأساسية في إطار المنفعة المتبادلة، إلا أن هذا النشاط أصبح قانونياً واقتصادياً بدعم من الجهات الحكومية الرسمية لتحقيق عدة أهداف، أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية والإقتصادية، مما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعي، الإقتصادي والأمني لهذه المناطق(يوسفي، 2018، ص 25).

خاتمة:

تطرح ظاهرة تنمية المناطق الحدودية عمليا إشكالية غاية في الأهمية، تنطلق من واقع يكرس البعد الأمني في هذا الإطار على حساب الأبعاد المجتمعية الأخرى التي لا تقل أهمية عنه. فالأساس أن الأمن والتنمية متلازمتان في معادلة ثنائية، تشتركان في الأداء التنموي على مستوى المجتمعات والأقاليم الحدودية، فكما أن للأمن دور في جلب الإستثمارات والإنتاج، كذلك فإن النهوض بالتنمية في مستويات عدة من شأنه تحقيق الأمن الداخلي والإقليمي. وهو التوجه الذي يعكس الرؤية الحديثة للدراسات الحدودية المعاصرة التي تركّز على تفعيل دور كل المتغيرات والفواعل المجتمعية منها المادية والبشرية قصد بناء نماذج تنموية حدودية قابلة للتعميم.

يفترض الطرح الحديث الذي تتبناه المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية-في إطار توجيه توصيات الدراسة- إعادة النظر في مسلمات النظم حول طبيعة ومآل هذه المناطق، وتحويلها من أقاليم جافة إلى أقاليم منتجة، نتيجة الدور والأهمية الجيوستراتيجية التي تحظى بها في ظل تنامي ظواهر محلية وإقليمية تمس بأمن الدوّل ومكتسباتها، وذلك من خلال توظيف المتغيرات الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والأمنية والمجالية- الإقليمية في كل متكامل يتجسد في سياسات تنموية جادة وفعالة على مستوى المجتمعات الحدودية المحلية، والانتقال إلى الشراكات الإقليمية لتسيير الشؤون والإرتباطات السوسيو-اقتصادية والأمنية في إطار وحدة المصير والأهداف.

قائمة المراجع:

1- الكتب:
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراكية الشعبية، العدد 44، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2020، القرار الوزاري المشترك المحدد لشروط وكيفيات ممارسة التجارة الحدودية مع دول الجوار كجمهورية مالي وجمهورية النيجر وكذا قوائم السلع المسموح بها للتبادل، 02جويلية 2020، ص 22.
- مطر،جميل، هلال، علي الدين. (1999). النظام الإقليمي العربي"دراسة في العلاقات السياسية العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2.

- ماكنمارا، روبرت. (1970). جوهر الأمن، ترجمة: شاهين يونس ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

- (August 2014). Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa: General Issues and Case Studies, Addis Ababa: Commission of the African Union, Department of Peace and Security, 2nd edition.
- Buzan, Barry.(1991). New Pattern of Global Security in the Twenty First Ceintury International Affairs, Royal Institute of International Affairs.
- Plonski, Sharri, Yousuf, Zahbia.(November 2018). Borderlands and peacebuilding :A view from the margins، London: Conciliation Resources.
- Le, Chen, others. A look at integrated approaches to food and nutrition security: working towards better design and implementation : Background study, the broker connecting worlds of knowledge, https://www.thebrokeronline.
- Dhamotharan, Mohan.(2009). Handbook on Integrated Community Development –Seven D Approach to Community Capacity Development, Japan: the Asian Productivity Organization.
- Stebbing, Peter, Tischner, Ursula. (2015). Changing Paradigms: Designing for a Sustainable Future, Aalto University School of Arts, Design and Architecture, CUMULUS THINK TANK Publication No 1.
- Vasilijević, Maja, Others. Transboundary Conversation: A Systematic and Integrated Approach, International Union for Conservation of Nature, www.iucn.org/pa guidlines.

2- الأطروحات و المذكرات:

- قط، سمير. (2016-2017). البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- رحموني، فاتح النور. (2015-2016). تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شمادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، الجزائر: جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- مدوني، علي. (2013-2014). قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الإستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- الحامدي، عيدون. (2015-2016). أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- بشكيط، خالد. (2010-2011). دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: دراسات إفريقية، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام.
- حدادي، جلال. (2015). الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

3- الدوريات و الملتقيات:

- صحراوي، مصطفى، كرودي، خلود. (سبتمبر 2019). أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية- الجزائر أنموذجا، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، ، المجلد الرابع-العدد الثالث، ص 14-27.
- غزال، حكيم.(جانفي 2019). التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي"مقاربة نظرية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث-العدد الأول، ص 390-408.
- غريب، حكيم. (أفريل 2019). ثنائية الأمن و التنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10-العدد الأول، ص 1106-1117.
- يوسفي، محمد. (سبتمبر 2018). تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد الرابع، ص 22-33.
- بطاهر، بختة، عجال، عادالة. (2018). آليات تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي في ظل الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق، الجزائر، جامعة سوق أهراس، 05-06 نوفمبر 2018.

5- المواقع الإلكترونية:

- التمكين، https://ar.wikipedia.org/wiki/، يوم 05 أكتوبر 2020.
- يـــاحي، علـــي، الجزائـــر تلجـــأ إلـــى تجـــارة المقايضـــة لإرضـــاء المنـــاطق الحدوديـــة، 05 أوت 2020، https://www.independentarabia.com، يوم 03 أكتوبر 2020.
- الخطيـب، ميرفـت، تعزيز ثقـافـة التمكين الإجتمـاعي مشـــاركـة فـاعلـة في التنميـة، 26 ديســمبر 2011، . http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/، يوم 10 أكتوبر 2020.
- Kurawska Pysz, Joanna, Opportunities for Cross-border Entrepreunership Development in a Cluster Model Exemplified by the Polish-Czech Border Region, https://www.researchgate.net/publication/297594818, on September, 16th 2020.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/، يوم 10 سبتمبر 2020.

ملاحق:

الرقم	العنوان
Table(01)	Governance Types

الرقم	العنوان
شكل(01)	أبعاد المقاربة التكاملية للتنمية
Figure(02)	Human Foundations of Development Integrated Approach